في ضرورة وأسس قيام الجبهة الوطنية الثورية المتحدة

ازاء شراسة الهجمة الامبريالية الفاشية الرجعية العربية وتتابع حلقاتها واشكالها الاجرامية على الساحة اللبنانية ، يبرز الان ، وبصورة ملحة اكثر من اي وقت مضى ، ضرورة قيام الجبهة الوطنية الثورية المتحدة ان على الصعيدين اللبناني والفلسطيني او على الصعيد اللبناني ـ الفلسطيني المشترك ، وذلك بهدف حشد اوسع القوى والطاقات والامكانيات لمواجهة المؤامرة بكافة اشكالها السياسية والعسكرية المختلفة ، وهنا يتجلى الدور الذي ينبغي ان تلعبه القوى والتنظيمات والعناصر والتيارات الاكثر انسجاما سواء في اطلاق اعلى درجات اليقظة الثورية والاستعداد او المبادرة الى وضع صيغة العمل الجبهوي واتخاذ المواقف التكتيكية على ارض سياسة استراتيجية ثورية صلبة قادرة على التصدي الحازم واحباط كافة مراحل وحلقات المؤامرة الخطرة الجارية .

الملفت للنظر ان معظم الاحزاب والتنظيمات الوطنية اللبنانية والفلسطينية تكثر من الحديث باستمرار عن ضرورة قيام الجبهة الوطنية المتحدة ، ومع ذلك تبقى المراوحة في نفس المكان هي السمة الغالبة ، بالرغم من مختلف الصيغ التنسيقية القائمة ذات الطابع الجبهوي والتي تشكل وضعا نضاليا حسنا من اجل الارتقاء بها الى مستوى العمل الجبهوي الحقيقي . الا ان الخطوات الحاسمة الايلة الى قيام جبهة وطنية ثورية فاعلة لم يتم قطعها بعد . هذا في الوقت الذي يعزو فيه كل تنظيم فشل تطوير اشكال العمل التنسيقية القائمة الى مستوى العمل الجبهوي الى التنظيمات الاخرى .

وفي الاسابيع والايام الاخيرة بدأت ترتفع نغمة الحديث عن ضرورة قيام « الجبهة الوطنية العريضة » لا سيما من قبل الاجنحة والقوى الاكثر انتهازية وتخلفا في المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية .

فما هي طبيعة اللحظة السياسية الراهنة ضمن سياق المرحلة ، وما المهام الثورية المطروحة التي على اساسها نستطيع تحديد التحالفات والعمل الجبهوي ؟ اي بمعنى اخر ، هل يمكن وضع العربة امام الحصان ومن ثم السير الى الامام ؟

هل يمكن الحديث عن جبهة وطنية ثورية بدون ان تقوم على اساس وجود استراتيجية ثورية لدى القوى الاكثر انسجاما ؟ وهل هذا يعني ان الجبهة لا يمكن ان تبنى الا بعد موافقة كافة القوى على استراتيجية ثورية موحدة ؟ الا يلغي ذلك الدور التاريخي والسياسي المستقل للقوى الاكثر ثورية حين تطالب مختلف القوى ان توافق على استراتيجيتها والا استحال قيام العمل الجبهوي ؟ وهل يمكن ان نطلق سعة الافق على مثل هذا المنطق الانعزالي الانسحابي من العمل السياسي ؟!

ومن ناحية اخرى كيف يمكن ان تقوم هذه الجبهة بدون وجود حزب شيوعي ثوري الذي يملك وحده وبانسجام رؤية استراتيجية ثورية ؟ هل صحيح من الوجهتين التاريخية والنظرية ان الديمقراطية البرجوازية الصغيرة عاجزة باستمرار بمختلف تياراتها واجنحتها عن انتهاج سياسة ثورية منسجمة ، او اجبارها على انتهاج مثل هذه السياسة من خلال « حرق » الارض من تحتها عن طريق النشاط الثوري الجماهيري الذي يمكن ان يقوم به خط شيوعي ثوري ناشىء صغير او القوى والعناصر والتيارات الاكثر راديكالية في صفوف الديمقراطية البرجوازية الصغيرة وفي ظل ظروف سياسية ثورية محددة قابلة للمد والجزر ؟!

سوف نتعرض لمعالجة مثل هذه المواضيع ، على ضوء السمات السياسية النوعية للوضع السياسي بعد مؤتمري الرياض والقاهرة ، مدركين ، بطبيعة الحال ، ان تناول مسألة الجبهة الوطنية ليس معزولا عن قضايا الاستراتيجية والتاكتيك ونظرية الحزب الثوري من الوجهتين النظرية والتطبيقية . فهي مسألة لا يمكن معالجة « كل شيء » عنها في مقال صغير ، وان كنا سنتناول اهم قضاياها وانطلاقا من سمات الوضع السياسي المحدد في لبنان .

■■ ١ ـ الوضع الراهن : نتائج ومخاطر البقاء على ارض الشرعية الزائفة للنظام

لقد بدأت السياسة المترددة والاصلاحية للمقاومة والحركة الوطنية اللبنانية ، في مواجهة الهجمة الفاشية الامبريالية الرجعية العربية ، تاتي بثمارها المرة . وقد عبرت هذه السياسة عن نفسها عمليا وموضوعيا ، وبصرف النظر عن كثير من النوايا الثورية الكامنة ، بالبقاء على ارض الشرعية الزائفة للنظام ، على ارض الديمقراطية البرجوازية الكومبرادورية المشوهة والتي اخذ النظام نفسه يتخلى عنها وينحو لانتهاج شكل اخر من الحكم هو الشكل الفاشي . هذا في الوقت الذي انهارت فيه مؤسسات واجهزة السلطة (لا سيما اجهزة القمع وانقسمت على نفسها والتي بدونها لا تستطيع اية سلطة طبقية ان تكون سلطة فعلية) ، واضحت الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية تسيطران على اكثر من ثلاثة ارباع لبنان . واذا كان من السمات العامة لاي وضع ثوري يتجلى في عدم قدرة الطبقة الحاكمة على ممارسة سلطتها كما كان الامر في السابق ، فان الذي حدث في لبنان مؤخرا بالنسبة لهذه النقطة ، هو انهيار مؤسسات السلطة نفسها وليس عدم استطاعتها من ممارسة السلطة كما كان الحال في السابق . ان ما حدث هو اكثر الاشكال سطوعا ووضوحا فيما يتعلق بهذه النقطة من الشروط العامة للوضع الثوري . ولم يكن ، بالمقابل ، ينقص غالبية الجماهير بالرغم من الانقسام الطائفي في الحرب الاهلية ، الاستعداد الثوري للتضحية والنضال . ومع ذلك بقيت الاحزاب (ومن ورائها المقاومة) تتردد في حسم مسألة الاطاحة بالشرعية الزائفة والتوجه النضالي لتثبيت شرعيتها الثورية من خلال بناء مؤسسات السلطة الوطنية الديمقراطية الشعبية عن طريق الانتخاب الثوري ، والتريث حتى احكام السيطرة النهائية (مسألة الحسم العسكري الضيق الافق !) على كل لبنان ، ومن ثم بعد ذلك يجري اعلان قيام السلطة الوطنية الديمقراطية ! فما جدوى الشعار وصلته بمصالح وتعبئة الجماهير ودفع اعداد واسعة منها للمشاركة الفعالة في المعركة اذا كانت له قيمة اعلامية « علم وخبر » ، وليس قيمة نضالية ؟ وهل يمكن الانتصار دون المشاركة الديمقراطية الحية للجماهير في مختلف مجالات المعركة ، على اساس من توعية اوسع الجماهير وادراكها لمصالحها الحقيقية في اقامة نظام وطني ديمقراطي ؟!

ومما لا شك فيه ان عاتق المسؤولية يقع اساسا على ذلك التراث الثقيل من النضال السلمي الهادىء على ارض الديمقراطية البرجوازية ، وسيطرة الخطوط السياسية الاصلاحية والانتهازية في الحركة الوطنية اللبنانية ، اضافة الى الخلل الاساسي الذي تعاني منه استراتيجية المقاومة بتصورها انه يمكن شن نضال جدي حاسم ضد اسرائيل دون قيام نظام او اكثر تقدمي عربي ، دون ارتباط هذا النضال بالصراع ضد القوى والانظمة الرجعية العربية ، لا سيما في البلدان التي يشكل فيها الشعب الفلسطيني وزنا سكانيا وسياسيا مهما كالاردن ، ولبنان ، وسوريا . كما ان اوهام قيادة منظمة التحرير في السنوات الاخيرة عن التسوية وامكانية الحصول على سلطة وطنية من خلالها ساهم في تخدير اليقظة والاستعداد الثوريين .

■■ اساس تفاقم المشكلات الاجتماعية والتموينية والامنية

المهم ان انهيار مؤسسات السلطة واجهزة قمعها ، لم يرافقه او يعقبه ولادة مؤسسات ديمقراطية شعبية ، مؤسسات سلطة ديمقراطية ارقى بما لا يقاس من الديمقراطية البرجوازية المشوهة للنظام الكومبرادوري العميل ، مؤسسات تمثيل ديمقراطية ثورية قادرة على ان تضع السلطة الفعلية في ايدي الجماهير ، فهي التي تقرر ممثليها ولها الحق في خلعهم من خلال المؤتمرات المحلية كل بضعة اشهر . فمثل هذه المؤسسات ، مؤسسات السلطة الوطنية الديمقراطية ، سلطة تحالف الطبقات الشعبية هي وحدها القادرة على تعبئة طاقات الجماهير وحشدها في المعركة وحل كافة المشاكل الاجتماعية والتموينية والامنية التي تعاني منها ، واحكام الرقابة الشعبية ومنع السرقات والتعديات واستغلال مراكز النفوذ للاثراء غير المشروع وما الى ذلك .

ان الاساس السياسي لتفاقم المشكلات المعيشية والامنية خلال الحرب الاهلية ، هو عدم ولادة اجهزة ومؤسسات السلطة الوطنية الديمقراطية التي كان بامكانها ان تنظم شؤون الحياة الاجتماعية والانتاجية والامنية بصورة راقية وعادلة وديمقراطية . وتضع ، بالتالي ، حدا ، حاسما ، لاي محاولة لاستغلال مراكز النفوذ والسرقات والمصادرات غير المشروعة والفوضى . فالحلول الادارية الفوقية لا تستطيع حتى القيام بمهام اجهزة السلطة المنهارة بنجاح .

ان تردد الحركة الوطنية اساسا ومن ورائها حركة المقاومة ، لاسباب عديدة سبق الاشارة لها اكثر من مرة ، في التوجه النضالي لحسم مسألة السلطة السياسية ومهما استغرق ذلك من زمن وتطلب من تضحيات قد ادى الى انفضاض قسم واسع من الجماهير من حولهما . واخذ تطلع هذه الجماهير ينصب على عودة الاستقرار والهدوء بأي ثمن من الاثمان . فالامن حتى لو كان برجوازيا قمعيا يبدو افضل بالنسبة للقسم الغالب من الجماهير غير المسيسة والمعبأة والمنظمة بصورة ثورية ، من حالة الفوضى المستشرية ، والتي لا يمكن وضع حد حاسم لها الا من خلال بناء مؤسسات السلطة الديمقراطية حيث تشعر الجماهير بأن مصالحها الحقيقية هي في التمسك والدفاع المستميت عن مؤسسات هذه السلطة وما تفرضه من مكتسبات ديمقراطية على مختلف الصعد .

يقول لينين في « رسائل في التكتيك » لقد « عرفنا دائما واوضحنا مرارا ان البرجوازية لا تبقى بواسطة العنف وحسب ، وانما تبقى ، ايضا ، بفضل رثوب الجماهير ، وهمود همتها ، وعدم وعيها وعدم تنظيمها » . وهو المسؤول عنه ، بالطبع ، القوى الثورية .

■■ المقتل او « كعب اخيل »

لقد قدر مختلف الاعداء في الداخل والخارج المغزى الفعلي لما اطلقوا عليه « الفراغ الامني » الذي اعقب انهيار المؤسسات القمعية للنظام الكومبرادوري العميل واسفر عن امكانية قيام نظام وطني ديمقراطي في لبنان معاد للتسوية الامبريالية . فالنظام السوري اصيب بالهلع وسرعان ما تدخل ، مدعوما من قبل الرجعية العربية ومعظم الانظمة العربية ، ووجه ضرباته الى الحركة الوطنية والمقاومة منتزعا منها الارض القوية التي كانت تقف عليها للحيلولة دون امكانية قيام نظا موطني ديمقراطي .

وكان الغطاء الفعلي لكل هذه الهجمة الشرسة هو التمسك بالشرعية الزائفة للنظام العميل واعادتها وبعثها الى الحياة بقوة الحراب ومن خلال التدخل العسكري الرجعي .

ان المقتل الحقيقي للحركة الوطنية ، كما سبق ان اوضحنا في اكثر من مقال ، هو الوقوف على ارض الشرعية الزائفة للنظام وعدم تثبيت شرعيتها الثورية . فباسم الشرعية الزائفة التي انهارت يعلن جميع الاعداء حربهم وتدخلهم بحجة اعادة « الامن والاستقرار » وتطبيق الاتفاقيات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية الخ ..

ولن يكون تثبيت هذه الشرعية الزائفة الا على حساب الشرعية الثورية للحركة الوطنية والمقاومة وسائر المكتسبات الديمقراطية التي تم انتزاعها بدماء الشهداء .

ان الشرعية التي يمثلها سركيس ليست طرفا محايدا لم « يتورط » مباشرة في القتال ، اذ ان الاطراف المعادية المتورطة مباشرة في القتال هي التي فرضته

■ الخلل الاساسي في استراتيجية المقاومة هـــو تصورها انه يمكن شن نضال جدي ضد اسرائيل دون قيام نظـام او اكثر تقدمي عربي .

■ المخطط المضاد سيبدأ بمحاولة تقليص اثر ودور القوى والاجنحة اليسارية والتقدمية الفلسطينية واللبنانية والعمل على شل حركتها والاستواء بهـا وضربها .